جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

آليات التحلل المشروع للدول من الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحثة

هديل محمود جمال الدين زغلول

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد الرحمن أحمد رئيساً
أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس
وعميد كلية الحقوق بجامعة المنوفية الأسبق

الأستاذ الدكتور/ نبيل أحمد حلمي عضواً
أستاذ القانون الدولي العام – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق
وعميد الكلية الأسبق

الأستاذ الدكتور/ حازم محمد عتلم مشرفاً وعضواً
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام – كلية الحقوق –جامعة
عين شمس ووكيل الكلية الأسبق

الأستاذ الدكتور/ محمد رضا الديب مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون الدولي العام المساعد– كلية الحقوق – جامعة عين شمس

٢٠١٩م

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

صفحة العنوان

اسم الطالبة / هديل محمود جمال الدين زغلول.

الدرجة العلمية / الدكتوراه في الحقوق

القسم التابع له / قسم القانون الدولي العام

اسم الكلية / كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

الجامعة / عين شمس.

سنة التخرج / .....

سنة المنح: .....

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

آليات التحلل المشروع للدول من الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحثة

هديل محمود جمال الدين زغلول

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد الرحمن أحمد رئيساً

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

وعميد كلية الحقوق بجامعة المنوفية الأسبق

الأستاذ الدكتور/ نبيل أحمد حلمي عضواً

أستاذ القانون الدولي العام – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

وعميد الكلية الأسبق

الأستاذ الدكتور/ حازم محمد عتلم مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام – كلية الحقوق –جامعة عين شمس ووكيل الكلية الأسبق

الأستاذ الدكتور/ محمد رضا الديب مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون الدولي العام المساعد– كلية الحقوق – جامعة عين شمس

تاريخ البحث/ / / .....

الدراسات العليا

ختم الرسالة: أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠

موافقة مجلس الجامعة موافقة مجلس الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

"إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ"

صدق الله العظيم

سورة "فاطر" أية رقم (٢٨)

إهـــــــــــداء

إلى روح والدتي الغالية الدكتورة/ وفاء إســـلام رحمهـــا الله، التي ستظل خالدة في قلوبنا بسيرتها العطرة وعملها الطيب وعلمها النافع.

وإلى والدي الغالي وفخري اللواء/ محمود زغلول بارك الله بعمره وأسعده ضعف ما أسعدني.

كما أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى كلٍ من زوجـــي العزيز وداعمي الأول المستشار/ محمد السبيلي وأدعـــو من الله أن يوفق قرة أعيننا محمود وعمر وأمين إلى ما فيه رضاه وطاعته.

وأخيراً وليس آخراً أختي وقدوتي رغدة رزقها الله رغد الحياة ولباس العافية.

شكـــــــــر واجب

إنه لشرف عظيم لـي أن أنجـز هـذه الرسـالة تحت إشـراف أسـتاذين من أعـلام القـانون في مصـر والعـالم العربـي الأسـتاذ الـدكتور/ حـازم محمـد عـتلم أستاذ ورئيس قسم القـانون الـدولي العـام بكليـة الحقـوق جامعـة عـين شمـس ووكيـل الكليـة الأسـبق، إذ أتقـدم لـه بعظيم شكري وامتنـاني لجهـده الكبير ورعـايتـه المسـتمرة فلم يبخـل علي بوقتـه الـثمين وعلمـه الـوفير ممـا كـان لـه عظيم الأثر في إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور / محمد رضـا الـديب أسـتاذ القـانون الـدولي العـام المسـاعد بكليـة الحقـوق جامعـة عـين شمـس لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث وما قدمه من جهد ونصح فلسيادته مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والامتنـان إلى الأسـتاذ الـدكتور/ حمـدي عبد الرحمن أحمد أستاذ القانون المدني بجامعة عين شمس العميد الأسبق لحقوق المنوفية لتفضله بالموافقة وقبول رئاسة لجنة المناقشة رغم مشاغله الكثيرة وأعبائه الجسام. فلسيادته مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

والشكر موصول وموفور للأستاذ الـدكتور/ نبيـل أحمـد حلمـي أسـتاذ القـانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة الزقـازيق وعميـد الكليـة الأسبق لتفضله بقبول الاشتراك في المناقشة.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يكرم أساتذتي ويزيدهم من العلم نوراً ويطيل الله في عمرهم لتستنير بنورهم الدنيا، كما أسأل الله أن يرحم السابقين ممن توفاهم الله منهم ويغفر لهم جميعاً ويسكنهم فسيح جناته.

آليات التحلل المشروع للدول من الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

أولاً: مقدمة الدراسة:

يشهد العصر الحالي اهتماماً متزايداً بحقوق الإنسان من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية التي أظهرت الحاجة إلى ضرورة ترجمة تلك الحقوق ترجمة واقعية قانونية باعتبارها ركيزة أساسية وقاعدة عظمى ترتكز عليها المقومات الإنسانية في بناء المجتمع الحضاري.

وقد أدت الجهود المبذولة من أشخاص المجتمع الدولي إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لتشكل جملة من القواعد الآمرة التي لا يجوز للدول الاتفاق على مخالفتها، أو النص في قوانينها الداخلية على ما هو نقيضها.

وقد اصطدمت أحكام بعض هذه الاتفاقيات مع بعض الأسس والقيم الراسخة في مجتمعات العديد من الدول، الأمر الذي حدا بتلك الأخيرة أن تقوم بالبحث عن الحلول المناسبة للموازنة بين مصالحها وأهدافها من جانب، وانضمامها للمعاهدة والالتزام بأحكامها من جانب آخر.

وكان الحل الأمثل الذي تمخضت عنه جهود المجتمع الدولي هو إعطاء الحق لأطراف المعاهدة الدولية في التحفظ على أحد أو بعض نصوصها مع اعتمادها لسائر النصوص الأخرى التي تتضمنها المعاهدة.

وإذا كان التحفظ على المعاهدات أحد المظاهر القانونية الحديثة في مجال العلاقات الدولية، والذي يقوم على إعطاء الحق لأطراف المعاهدة – دولاً ومنظمات – في استبعاد بعض أو أحد نصوص الاتفاقية الدولية في مواجهتها طبقاً للأحكام العامة التي حددتها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات عام ١٩٦٩، إلا أن الأمر يثير العديد من الإشكاليات القانونية عند التحفظ على أحد بنود الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، نظراً لما يرتبه ذلك

الأمر من تجزئة النظام الاتفاقي المزمع إرسائه، أو وقف الآثار القانونية لبعض قواعد حقوق الإنسان في مواجهة الطرف المتحفظ.

ويرجع سبب تلك الإشكاليات إلى أن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان – على خلاف الاتفاقيات الدولية الأخرى – ليست محلاً للالتزامات المتبادلة بين الدول، بل إنها تسعى إلى إرساء قواعد دولية عامة تترجم المصالح المشتركة بين الدول والتي تتمثل في حماية حقوق الإنسان، نظراً لكونه إنساناً فقط، إضافة لخضوع تلك الحقوق في تحديد مفهومها ومضمونها لاعتبارات فكرية، أيدلوجية، اقتصادية وحضارية.

فقد حرص المجتمع الدولي عند اعتماد اتفاقيات حقوق الإنسان إلى تحقيق غاية أساسية تتمثل في حماية هذه الحقوق لجميع البشر دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو اللغة، حيث تنصب اتفاقيات حقوق الإنسان بحسب الأصل على العلاقات بين الدول ورعاياها دون أن تتضمن مزايا أو مصالح شخصية للدول الأطراف، وذلك على خلاف سائر الاتفاقيات الدولية الأخرى التي تنظم العلاقات فيما بين الدول الأطراف.

وهو الأمر الذي يدعو إلى القول بوجود نوع من التناقض بين فكرة التحفظ وحقوق الإنسان، إذ تهدف الأولى إلى تقليص التزامات الدول الناشئة عن معاهدة تعد أداة رئيسة لحماية حقوق الإنسان من أي اعتداء يقع من الدولة الطرف. لذلك فإن الاعتراف بحق الدولة في إبداء التحفظات على معاهدات حقوق الإنسان يعد أمراً غير مقبول نظراً لخصوصية تلك المعاهدات.

وفي هذه الدراسة تتناول الباحثة إشكالية التحفظات على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من خلال تحليل نظام التحفظات على المعاهدات الدولية وفقاً للأحكام العامة لاتفاقيتي فيينا لعام ١٩٦٩، ١٩٨٦ وموقف لجنة القانون الدولي في هذا الشأن، مع التطبيق على العديد من معاهدات حقوق

الإنسان ومناقشة التحفظات التي أبدتها الدول بشأنها مع بيان موقف اللجان المعنية بشأن التحفظات الواردة على تلك المعاهدات

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتناول الدراسة إشكالية التوفيق بين حق الدول في التحفظ على المعاهدات من جانب، وحماية حقوق الإنسان من جانب آخر. فعلى الرغم من المزايا التي يحققها نظام التحفظ من ضمان عالمية المعاهدات الدولية، إلا أن ذلك النظام من شأنه أن يمثل خطورة تهدد وحدة المعاهدات وتكاملها، حيث تكمن الإشكالية القانونية في التحفظات التي تبديها بعض الدول على أحد بنود الاتفاقية المعنية بحقوق الإنسان مما قد يسهم في تجزئة النظام الاتفاقي المزمع إرسائه أو وقف الآثار القانونية لبعض قواعد حقوق الإنسان في مواجهة الدول المتحفظة.

كما تبرز إشكالية التحفظات على المعاهدات المعنية بحقوق الإنسان في كثرة التحفظات التي تبديها الدول واتساعها، وبخاصة تلك التي تتمتع بطابع عام قد يؤدي إلى عرقلة غرض المعاهدة المرجو تحقيقه من إبرام مثل هذه المعاهدات[1].

وأخيراً تتمثل إشكالية التحفظات على الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان في أن الغرض من تلك الأخيرة هو إرساء أحكام موضوعية ملزمة للدول بغرض توفير الضمانات الكافية لاحترام حقوق الإنسان مما يبرز معه التناقض بين الطابع الموضوعي لهذه الاتفاقيات، وبين نظام المعاهدات

([1]) د. محمد خليل الموسى، التحفظات على أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بحث منشور في مجلة الحقوق، الكويت، العدد الثالث، السنة السادسة والعشرين، سبتمبر ٢٠٠٢، ص٣٤٦.